

الفصل الثالث

- ما يجب اعتزاله من الحائض .
- حكم وطء الحائض .
- الترهيب من إتيان الحائض .
- كفارة وطء الحائض .
- وجوب كفارة وطء الحائض على الجاهل والناسي
- هل على المرأة الموطوءة كفارة .
- متى يحل قربان المرأة .
- حكمة التشريع في اعتزال المرأة حال الحيض .
- أذى الرجل من الحيض

ما يجب اعتزاله من المرأة حال الحيض

جاء في الصحيح قوله ﷺ في جواب السائل عما يحل له من امراته وهي حائض فقال تشد إزارها ثم شأنك بأعلاها .

تفصيل المذاهب :

الحنفية قالوا :

يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع الدم الخاص بالحيض أو النفاس لأكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام كاملة ، ولأكثر مدة النفاس وهي أربعون يوماً وإن لم تغتسل وحجتهم في ذلك ما روى عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد كلانا جنب ، وكان يأمرني فأترز فيباشري وأنا حائض . (رواه البخارى ومسلم والترمذى)

وما روى عن ميمونة أنها قالت : " كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حائض " رواه البخارى ومسلم ومعنى المباشرة : الملاعبة بنحو المعانقة والتقبيل وما روى أيضاً في الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - قالت " كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض وبينى وبينه ثوب ، وقالت أيضاً : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً : أمرها رسول الله ﷺ أن تأترز في فور حيضتها⁽¹⁾ ثم يباشرها قالت: وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه .

وقد روى عن بدرة مولاة ابن عباس قالت بعثتني ميمونة بنت الحارث وحفصة بنت عمر إلى امرأة ابن عباس - رضي الله عنهم - ، وكانت بينهما قرابة من جهة النساء ، فوجدت ابن عباس معتزلاً فراشها ، فظننت أن ذلك عن الهجرات فسألتها فقالت : إذا طمشت اعتزل فراشى ، فرجعت فأخبرتها بذلك فردتني إلى ابن عباس وقالت : تقول لك أمك: أرغبت عن سنة رسول الله ﷺ.

(1) أى فى وقت كثرتها .

لقد كان رسول الله ﷺ ينام مع المرأة من نسائه وأنها حائض وما بينهما وبينه إلا ثوب ما يجاوز الركبتين .
وهذا وإن صح عن ابن عباس فإنما كان ذلك على معنى الراحة من مضاجعة المرأة في هذه الحالة .

الحنابلة قالوا :

يجل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدنسها ، وهي حائض أو نفساء بدون حائل ، ولا يحرم إلا الوطء فقط وهو صغيرة عندهم فمن ابتلى به ، فإنه عليه أن يكفر عن ذنبه ، ويتصدق بدينار أو نصفه إن قدر وإلا سقطت عنه الكفارة ووجبت عليه التوبة ومحل هذا ما إذا لم يترتب عليه مرض أو أذى شديد وإلا كان حراماً حرمة مغلظة بالإجماع .

المالكية قالوا :

يحرم وطء الحائض حال نزول الدم باتفاق ، وما بين السرة والركبة ، وأما الاستمتاع بغير وطء ففيه قولان :
المنع ولو بمحائل على المشهور .
والجواز من غير حائل على ما رجحه بعضهم .

الشافعية قالوا :

الذي يجب اعتزاله موضع الأذى وهو الفرج فقط واحتج الإمام الشافعي بقوله اصنعوا كل شيء إلا النكاح .
وما روي عن مسروق قال : سألت عائشة ما يجل للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً قالت كل شيء إلا الجماع (أخرجه ابن جرير الطبري).
وفي رواية أخرى إن مسروقاً ركب إلى عائشة فقال : السلام على النبي وعلى أهل بيته فقالت عائشة أبو عائشة مرحباً فأذنوا له ، فقال إني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحي ، فقالت إنما أنا أمك أنت ابني فقال ما للرجل من امرأته وهي حائض؟ قالت كل شيء إلا فرجها^(١) (أخرجه ابن جرير الطبري عن مسروق بن الأجدع)

(١) رواتع البيان، تفسير آيات الأحكام من القرآن الأستاذ: محمد على الصابوني مكتبة الغزالي دمشق / سورية ص ٢٩٩ .

وروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني : أن الذي يجب اعتزاله جميع بدن المرأة لأن الله أمر باعتزال النساء ولم يخصص من ذلك شيئاً . دون شيء فوجب اعتزال جميع بدن المرأة لعموم الآية ﴿ فَاعْتَرِزُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ .

قال القرطبي :

وهذا قول شاذ خارج عن قول العلماء وإن كان عموم الآية يقتضيه فالسنة الثابتة بخلافه ^(١)

الرأي الراجح :

وبعد استعراض آراء الفقهاء وأدلتهم يترجح لدينا مذهب أبي حنيفة ومالك والذي اختاره ابن جرير الطبري حيث قال :

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال " إن للرجل من امرأته الحائض ما فوق المتزر ودونه ^(٢)

والعلة أن السماح بالمباشرة فيما بين السرة إلى الركبة قد تؤدي إلى المحظور لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه .

فالإحتياط أن نبعد عن منطقة الخطر ، وقد قالت عائشة - رضي الله عنها- بعد أن روت حديث المباشرة: "وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه " .

وهذا يقتضى خصوص النبي ﷺ بهذه الحالة . إذا اجتمع حديثان أحدهما فيه الإباحة والثاني فيه الخطر، قدم ما فيه الخطر كما قال علماء الأصول .

وخلاصة القول :

أن الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة جائز بالنص والإجماع . والوطء في الفرج حرام .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ٨٣/٣ .
(٢) نفس المصدر السابق .

• حكم وطء الحائض :

هو حرام بإجماع المسلمين بنص الكتاب والسنة فلا يحل وطء الحائض والنفساء حتى تطهر لحديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها، ولقد سأل أصحاب النبي ﷺ فأُنزل الله عز وجل قوله: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾

(البقرة: ٢٢٢)

فقال رسول الله ﷺ اصنعوا كل شيء إلا النكاح وفي لفظ "الجماع".

• الترهيب من إتيان الحائض :

لقد شدد الرسول ﷺ في الترهيب من إتيان المرأة وهي حائض فقد أخرج أحمد والترمذي والنسائي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : من أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد " والتعبير بالكفر محمول على ما إذا كان الإتيان عن استحلال ومحمول على المبالغة في الزجر والترهيب..^(١)

• كفارة وطء الحائض : اختلف الفقهاء في كفارة الذي يأتي امرأته وهي

حائض..

فقالوا يجب عليه كفارة لما روى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : " في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار " .

وفي لفظ للترمذي إذا كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار ، وفي رواية لأحمد أن النبي ﷺ جعل في الحائض تصاب ديناراً فإن أصابها وقد أدبر الدم ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي ﷺ.

(١) فقه النساء في الطهارة ص ١٢٢ .

وقالوا :

لا كفارة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم لقول النبي ﷺ من أتى كاهنا فصدقه بما قال أو أتى امرأته في دبرها أو أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ رواه ابن ماجه وأبو داود وقال الحافظ بن حجر اسناده قوى^(١)

وقال أحمد :

لو صح هذا الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه الكفارة .

قال أبو عيسى :

حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً وهو قول بعض أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال ابن المبارك :

يستغفر ربه ولا كفارة عليه وقد روى نحو قول ابن المبارك عن بعض التابعين منهم سعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وهو قول عامة علماء الأمصار .

وقال الخطابي :

قد ذهب إلى إيجاب الكفارة غير واحد من العلماء منهم قتادة والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق . وبه قال الشافعي قديماً ثم قال في الجديد لا شيء عليه^(٢)

قال القرطبي :

حجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة هذا الحديث عن ابن عباس ، وإن مثله لا تقوم به حجة^(٣)

(٢) أحكام الأحكام .

(١) نقلاً عن المغنى ص ٣٥٥/١ .
(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ، ص ٨٨ .

وقالت فرقة من أهل الدين :

إن وطئ في الدم فعليه دينار وإن وطئ في انقطاعه فنصف دينار .

وقال الأوزاعي :

من وطئ امرأته وهي حائض تصدق بخمس دينار . وروى عن أحمد أنه قال : إن كانت له مقدرة تصدق بما جاء عن النبي ﷺ .

وقال أبو عبد الله بن حامد :

كفارة وطء الحائض تسقط بالعجز عنها أو عن بعضها ككفارة الوطء في رمضان .

والذي يترجح عندنا :

أن من وطئ امرأته فعليه أن يبادر بالاستغفار والتوبة ويتصدق بدينار إن كان الوطء في أول الحيض^(١) وبنصف دينار إن كان في آخره .

لقول النبي ﷺ "إذا واقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دماً أحمر فليصدق بدينار وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار" رواه أبو داود والحاكم وصححه .

• وجوب كفارة وطء الحائض على الجاهل والناسي :

لأنها كفارة تجب بالوطء اشتبهت وأشبهت كفارة الوطء في الصوم والإحرام وقيل إنها لا يجب لقوله ﷺ عفى عن أمتي الخطأ والنسيان .

• هل على المرأة الموطوءة كفارة ؟

قال أحمد في امرأة وطئها زوجها : إن عليه الكفارة وعليها . وذلك لأنه وطء يوجب الكفارة فأوجبها على المرأة المطاوعة ككفارة الوطء في الإحرام .

وقال القاضي :

لا تجب لأن الشرع لم يرد إيجابها عليها، ثم إن كانت مكرهة أو غير عالمة فلا كفارة عليها للحديث السابق عفى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه .

(١) الدينار يساوي ٤,٢٥ جم من الذهب .

ويجوز إخراج القيمة بدلاً من الذهب حيث إن الدينار كما ذكرنا يساوي ٤,٢٥ جم من الذهب ، فيجوز إخراج هذا القدر من المال .

• متى يحل قربان المرأة :
دل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ على أن لا يحل للرجل قربان المرأة في حالة الحيض حتى تطهر ، وقد اختلف الفقهاء في الطهر .

١- فذهب أبو حنيفة إلى :
أن المراد بالطهر انقطاع الدم ، فإذا انقطع دم الحيض جاز للرجل أن يطأها قبل الغسل ، إلا أنه إذا انقطع دمها أكثر الحيض " وهو عشرة أيام " جاز وطؤها قبل الغسل ، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت الصلاة .

٢- وذهب الجمهور ومالك والشافعي وأحمد إلى :
أن الطهر الذي يحل به الجماع هو تطهرها بالماء كظهور الجنب وأنها لا تحل حتى ينقطع الحيض وتغتسل بالماء .

٣- وذهب طاووس ومجاهد إلى :
أنه يكفي في حلها أن تغسل فرجها وتتوضأ للصلاة .
الرأي الراجح :
هو ما ذهب إليه الجمهور لأن الله تعالى قد علل ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ .
وظاهر اللفظ يدل على أن المراد به هي الطهارة الحسية وهي الاغتسال بالماء وهذا هو اختيار شيخ المفسرين الطبري والعلامة ابن العربي والشوكاني والله أعلم^(١)

(١) تفسير آيات الأحكام ج ١ ص ٣٠٢ .

• حكمة التشريع في اعتزال المرأة حال الحيض :

جعل الله تبارك وتعالى المرأة مكاناً لنسل الرجل وأحل له إتيانها في جميع الأوقات إلا في بعض حالات تكون فيها المرأة متلبسة بالعبادة كحالة الإحرام، والاعتكاف والصيام ، أو في حالة الطمث " الحيض " .

وهي حالة تشبه المرض الحسى لأنها حالة إلقاء (البويضة الأنثوية) التي تلقح من رحم المرأة ، وغالباً ما تصحبها الآلام وتكون المرأة غير مستعدة نفسياً لهذه المباشرة الجنسية، التي تقصد بها استمتاع كل من الزوجين بالآخر.

ودم الحيض له رائحة كريهة بخلاف سائر الدماء ، وذلك لأنه من الفضلات التي تدفعها الطبيعة ، وهو دم فاسد ، أسود ثخين ، محتدم شديد الحمرة كما يعرفه الفقهاء ، ورؤية الدم تنفر الطبع ، وتشمئز منها النفس ، فكيف إذا اجتمعت معه هذه الأوصاف الخبيثة ، فإتيان المرأة في هذه الحالة فيه ضرر عظيم يلحق بالمرأة ، كما فيه ضرر على الرجل أيضاً وعبر عنه القرآن تعبيراً دقيقاً (قل هو أذى) وأى تعبير أبلغ من هذا التعبير المعجز ؟^(١)

وورد في الخبر :

أن الإتيان في الحيض بمعنى المداومة عليه " يورث الجذام " .

قال الغزالي :

ولا يأتيها في الحيض ولا بعد انقضائه، وقبل الغسل فهو محرم بنص الكتاب، وقيل أن ذلك يورث الجذام .

ويقول الأطباء :

إنه في وقت الحيض ، يفتح عنق الرحم ليخرج منه دم الحيض ، وتقل حموضة المهبل وتضعف مقاومة الجهاز التناسلي للميكروبات ، ولذا يجب اجتناب أى فحص مهبلى أو إدخال الإصبع أو الجماع لما يؤدي إليه من دخول الميكروبات لباطن الرحم فيؤدي إلى التهابات حادة ذات عواقب وخيمة .

(١) تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٣٠٣ ، ص ٣٠٤ .

ويقولون :

إن دم الحيض في حالات الالتهابات المزمنة يحتوى على ميكروبات من إفراز الغدد الرحمية ، وهذه الميكروبات تكون في حالة تكون طوال الشهر ، وفي زمن الحيض تنمو وتتكاثر وتختلط بدمه فيؤدى الجماع في هذه الفترة إلى إصابة الرجل بالتهابات تناسلية^(١)

فالعلم يؤكد أن الجهاز الأنثوي غير صالح للاتصال الجنسي بين الزوجين أثناء فترة الحيض ، فقد زود الله سبحانه وتعالى الأنثى في جهازها التناسلى بعدة أشياء لحمايتها من أن تكون عرضة للأمراض في غير فترات الحيض ومنها ما يلي :

أولاً : يحتوى المهبل على إفرازات لتلينه، وهذا الإفراز حمضى في تفاعله نتيجة لوجود حمض اللينيك ، وينتج هذا الحمض نتيجة لتأثير نوع معين من البكتريا العضوية تسمى (دود برلين ياسيلي) ، وهذه الحمضية من شأنها أن تمنع التكاثر للعديد من الجراثيم المرضية في المهبل ما عدا جرثومة "السيلان" التي تحمى حامضية المهبل بواسطة التفاعل القلوى للسائل المنوى ، كما أن هناك بعض الميكروبات تستطيع المعاشة في هذا الوسط الحمضى ، ومنها بعض الكائنات الهدبية تسمى " تريكو مواناس ، ومجليناليس " وبعض الفطريات تسمى " المونيليا البيكانس " .

ثانياً : وجود سدة من المخاط اللزج ، تعمل على قفل عنق الرحم ، ومنع صعود الميكروبات إلى أعلى .

ثالثاً : وجود الحركة الهدبية في قناة (فالوب) ، وفي الغشاء المبطن للرحم تعمل على تحريك الميكروبات من أعلى إلى أسفل، أما في أثناء فترة الحيض فنجد أن هذه الحماية الطبيعية تفقد نتيجة لما يأتى :

أولاً: إفراز السدة المخاطية التي تقفل عنق الرحم ونزولها مع دم الحيض.

ثانياً: تعادل حامضية المهبل مع قلوية دم الحيض .

(١) فقه السنة فى الطهارة نقلا عن فتاوى شرعية وبحوث إسلامية للشيخ حسنين مخلوف ص ٢٠ .

ثالثاً: انعدام الحركة الهدبية نتيجة لتمزق الغشاء المخاطي المبطن للرحم .
لذلك فمن السهولة أن تصعد الميكروبات إلى الجزء العلوي من الجهاز
التناسلي الأنثوي وتقوم بالنهاية .

وهذا يعرض المبيض للالتهابات التي تؤدي في معظم الأحيان إلى العقم .
وأنة إذا كان الهدف من الاتصال بين الزوجين في الفترات الطبيعية من
حياتهما هو تحقيق المحبة والمودة والألفة والانسجام لتحقيق مستوى معين
من السعادة الزوجية . فإن ذلك أمر متعذر في فترة الحيض وغير ممكن ، ذلك
لان دورة الحيض رغم أنها طبيعية فإن معظم النساء يقاسين من آلام مبرحة
في أجسامهن ، وتؤثر في أعصابهن ، وحدة في طباعهن ، وقد تتضاعف
أعراض الحيض ، فتصاب المرأة بـمغص وصداع شديدين وحالة من القيء
المتكرر وقد يؤدي بها الأمر إلى الإغماء نتيجة لشدة الألم .
لذلك فمن الجدير اعتزال الحائض من باب التخفيف عليها من هذه الآلام
بل هناك قذارة الدم ، ورداءة الموضع مما يدعو الرجل المهذب أن يكون عفيفاً
وأن لا يكون عبداً للشهوة .

• أذى الرجل من الحيض :

أما عن ناحية الأذى الذي يلحق بالرجل فنجد الآتي :
أن المهبل نتيجة لوجود الدم به بكثرة ، يعتبر مرتعاً خصباً لتكاثر
الميكروبات المرضية بأنواعها المختلفة التي تصيب الرجل بالالتهابات في كل
من جهازيه البولي والتناسلي .
تمتد الجراثيم إلى داخل قنواته البولية ، وقد تمتد إلى المثانة والحالبين ، كما قد
يمتد الالتهاب إلى البروستاتا والحويصلتين المنويتين والخصيتين مما يصيبه بآلام

مبرحة ، وقد تتضاعف هذه الأعراض ويؤدي الأمر بالرجل إلى الضعف الجنسي والعقم^(١)

ولقد علقّت لجنة الخبراء الطبية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عند تفسيرها لآية الحيض عن حقيقة الأذى التي أشارت إليه فقررت :

سبب منع الاتصال الجنسي في زمن الحيض ، هو أن المهبل في أوقات الحيض يكون ميداناً مفتوحاً لغزو وإفراز مختلف الجراثيم .

وقد ثبت أن الاتصال الجنسي في زمن الحيض هو العامل الأكبر في وصول هذه الجراثيم المرضية إلى المهبل، حيث نجد الوسط المهبلى الدموى صالحاً كل الصلاحية لنموها وتكاثرها وتصيب المهبل بمختلف الالتهابات وشتى الأمراض التي تمتد إلى جميع أجزاء الجهاز التناسلى وتحمل المرأة بما لا يقل لها به من الآلام والمضاعفات التي قد تؤدي إلى العقم ، وتعود بالعدوى إلى الرجل عن طريق قنواته البولية، وقد تمتد العدوى كذلك إلى المثانة والحالبين ، بل إلى قاعدة الكليتين ، وقد تصيب البروستاتا والحويصلتين المنويتين والخصيتين بما قد يصيبه بأشد الآلام، ويصاب بالضعف الجنسي ، وقد يؤدي به الأمر إلى العقم، وقد تكون العدوى التي يصاب بها الرجل ناشئة من المهبل ذاته قد تكون به جراثيم في حالة خمول ، فتثار في الحيض وتصيب الرجل عند أول اتصال جنسى هذا ما أشار إليه القرآن ، وما كان عند الناس علم به .

ولكن ما كان علمه عند الله خالق كل شيء وإن المرأة في أثناء الحيض تكون في أكثر الأحوال راغبة عن الرجل ، ولذلك فالإتصال الجنسي بها في ذلك الإبان قد يؤثر على أعصابها في هذه الناحية ويعود عليها بالضرر الكبير^(٢)

وهكذا نجد أن لفظ أذى تضمنته الآية الكريمة على وجازته جامع مانع معجز .

(١) فقه النساء في الطهارة نقلا عن دراسات في الإسلام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ٢٠٧ ص ٤٧-٤٩ .

(٢) المنتخب في تفسير القرآن ص ٥١ . ١٩٦٨ م .